جدد تأكيده استمرار متابعته لمحاور استجوابه في حال عدم تجاوب العمير مع الإصلاح

حماد : وزير الأشغال لم يستطع صعود المنصة لانه غير قادر على الرد

جدد النائب سعدون حماد تأكيده استمرار متابعته لمحاور استجوابه لوزير الاشغال احمد الجسار الذي تقدم باستقالته وعين وزير النفط د. علي العمير بدلا عنه وزيرا للاشغال منوها بان استجوابه قائم في حال عدم تجاوب العمير في إصلاح ما تضمنته محاور الاستجواب الثلاث الخاصة بمبنى مشروع المطار.

واشار حماد في تصريح للصحافيين الى ان وزير الاشغال لم يستطع صعود المنصة لانه غير قادر على الرد على محاور الاستجواب و صعوده المنصة يعتبر انتحار سياسي.

ولفت حماد الى مشروع مبنى المطار الذي يتابعه إبان فترة الوزير الأسبق عبدالعزيز الابراهيم الذي اقتنع بما عرضته عليه من مستندات وقام بإلغاء مناقصة المطار بعد ان اتضح له وجود فارق كبير بالسعر وصل الى ٥٠٠ مليون دينار

واضاف ان الوزير احمد الجسار لم يتبع خطوات الوزير الابراهيم الذي سبقه وقام طرحها كممارسة بين اربعة شركات منا رفع السعر الى مليار و٣١٢ مليون وهو السعر الذي اعلنته قبل يوم من فتح المظاريف وبناء عليه قدمت استجوابي لوزير الاشغال الذي قدم استقالته وسنتابع مع الوزير الجديد معالجة محاور الاستجواب للمحافظة على المال العام.

وطالب حماد الوزير العمير متابعة محاور الاستجواب وفتح المجال للشركات حتى تحصل على سعر اقل من السعر المعروض سيما وان هناك مشروع توسعة المطار للطيران المدني بميزانية تبلغ ٦٠ مليون دينار مما يعني ان السعر الحقيقي لمشروع المطار يبلغ ٦٠٠ مليون دينار وبذلك لدى الوزير العمير تجربة بالسعر لمشروع الطيران المدني الذي كشف السعر وعليه ان يعاد النظر بالسعر الحقيقي المناقصة مقل سعر مشروع الطيران المدني.

وعلى صعيد متصل قال النائب راكان النصف ان استقالة وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء احمد الجسار لاتعد هروبا من الاستجواب المقدم إليه لافتا الى ان تقديم الجسار لاستقالته سبقت تقديم الاستجواب إليه.

وبين النصف في تصريح للصحفيين ان المساءلة السياسية للوزير د. علي العمير لازالت قائمه وتدويره لاينهيها

مشيرا الى ان محاسبة الوزير سياسيا قائلا: عندما ارى الوزير عليه موقف سياسي فانا احاسب الوزير سياسيا ولا احاسبه على وزارة فقط التي تولاها فقط

وقال النصف "مازلت اتابع توصيات لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية، واذا كان هناك اي خلل في تنفيذها فالوزير العمير هو من يتحمل المسؤولية السياسية كامله اذا لم تنفذ هذه التوصيات وذلك من باب الادانه السياسية للعمير".

وفي سياق اخر قال النصف ان توقيع اتفاقية بين الكويت وبريطانيا وهو ما تسمى "بالاحرف الاولى" ، في التعاون بمجال تبادل تسليم المجرمين تعد نجاح لزيارتنا من خلال مشاركتنا في الوفد البرلماني برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الى لندن في سبتمبر الماضي ، للحث على توقيع هذه الاتفاقية

وقال النصف نتمنى ان تنهي هذه الاتفاقية مسالة ملاذ كل مجرم وكل سارق للمال العام الى لندن

موضحا ان لندن هي قبله للسياحة وللاقتصاديين، ولا يجب ان تكون قبله لسراق المال العام خصوصا وان هؤلاء المجرمين واشهر سارقي الكويت يحظون في في بلادنا بمحاكمة بدرجة عاليه من الشافية وبثلاثة درجات تقاضي فضلا عن حقهم في حرية التعبير والدفاع عن النفس وتوكيل محامي.

واضاف اعتقد ان هذه الاتفاقية تاخرت كثيرا ونحن اليوم نتابع توقيع هذه الاتفاقية وخصوصا من بعد زيارتنا للمملكة المتحدة ولقاء بغالبية الاحزاب البريطانية داخل مجلس العموم البريطاني للحث على هذه الاتفاقية

وخصوصا ان ما يجمع الكويت وبريطانيا علاقات تاريخية وليس علاقات حديثة ، وترى ان زيارتنا كانت مثمرة في شهر سبتمبر الماضي وهو ماجنيناه في توقيع الاتفاقية الخميس الماضي.

سعدون حماد

راكان النصف

■ راكان النصف : استقالة الجسار لاتعد هروبا من الاستجواب المقدم إليه

■ أتابع توصيات لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية واذا كان هناك أي خلل في تنفيذها

اللجنة المعنية اجتمعت بحضور جمعيات النفع العام النسائية المهتمه بشؤون المرأة وحقوقها

عاشور : إلزام المقدمين على الزواج الدخول بدورة تأهيلية وتثقيفة قبل الارتباط

جانب من الاجتماع

جمعيات النفع العام النسائية كانت حاضرة

حددت لجنة المرأة والاسرة البرلمانية اولوياتها بتعديل قانون الفحص قبل الزواج وبما يقضي بإلزامية المقدمين على الزواج الدخول بدورة تاهيلية وتثقيفة قبل الارتباط ومجموعة من التعديلات على مواد بعض القوانين المتضمنه تميزا ضد المرأة الكويتية

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح صحافي "اجتمعت اللجنة بحضور جمعيات النفع العام النسائية المهتمه بشؤون المرأة وحقوقها وكذلك بعض النشاطات في هذا المجال وتم بحث القضايا المرتبطة بهذا الشأن وخاصة المتصلة بالقوانين التي تميز حقوق المرأة الكويتية". واوضح عاشور ان الاجتماع تطرق الى قضية اسكان المرأة الكويتية المتزوجه من الغير كويتي وكذلك المطلقات والارامل وقضية الامهات الكويتيات ممن لديهن طفل معاق غير كويتي وتحفظ ديوان الخدمة على شمولهم ضمن قانون ذوي الاحتياجات الخاصة عند التقاعد وقضية الاقامة والتوظيف المتصلة بذوي المرأة الكويتية".

وبين عاشور" ان اللجنة وضعت جدول اعمالها للالتقاء بمسؤولي الجهات الحكومية لمناقشتهم بالقوانين التي تشهد تمييز ضد المرأة الكويتية وسيتم الالتقاء بالبداية بوزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل لمناقشة القضايا المتعلقة بسكن المرأة الكويتية بشكل عام والمتزوجه من الغير كويتي بشكل خاص".

وكشف عاشور عن ان اللجنة حددت اولوياتها بتعديل قانون الفحص قبل الزواج بقضي بإلزام المتزوجين بالدخول بدورة تدريبية تثقيفية اجتماعية قبل الزواج وتعديلات على مجموعات من القوانين التي تتضمن تميزا ضد المرأة الكويتية.

اجتمعت بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي

«المالية» توافق على تعديل 22 مادة في قانون تنظيم الوكالات التجارية

العلي اثناء الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس التعديلات الواردة على قانون رقم 36 لسنة 1964 بشان تنظيم الوكالات التجارية بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ناقشت كافة التعديلات الواردة على قانون الوكالات سواء الحكومية أو البرلمانية مبينا انه تم التوافق على تعديل على 22 مادة في القانون.

وبين ان المواد التي تم التعديل عليها مبنية في الأساس على حماية حقوق الوكيل والموكل كما يعطي فرصة للتنافس بين الوكالات التجارية بما يحقق مصلحة في السوق المحلي إضافة إلى توفير السلع على المستهلكين وتقديمها بشكل افضل.

وذكر أن اللجنة اوصت بالموافقة على القانون ورفعه لمجلس الامة ليدرج على جدول الأعمال في جلسة 15 ديسمبر المقبلة.

والمتعلقة برفع سن عند 18 عاما

«التشريعية» ترفض التعديلات المقدمة على قانون الأحداث

جانب من اجتماع اللجنة

أوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها اليوم برفض التعديلات النيابية المقدمة على مشروع قانون الاحداث بعد مداولته الاولى والمتعلقة برفع سن الحدث عند 18 عاما حيث نص مشروع القانون الجديد على ان الحدث "كل شخص لم يجاوز ال16 من عمره".

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان التعديلات النيابية المقترحة المقدمة للجنة على قانون الاحداث بعد مداولته الاولى بلغت ثلاثة تعديلات احدها يتعلق برفع سن الحدث حيث نوقش المقترح خلال الجلسة الماضية للمجلس وتم رفضه واصر النائب على تقديمه مرة اخرى للجنة وتمت التوصية برفضة مجددا.

واضاف ان التعديلات الاخرى التي اقرتها اللجنة على القانون "شكلية وليست جوهرية" تتعلق بصياغة بعض مواد القانون وبعض المصطلحات مشيرا الى ان المجلس من المقرر ان يصوت في جلسته الغد على قانون الاحداث في مداولته الثانية.

واشار الحريص الى توصية اللجنة برفض طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح "لتوافر الكيدية في الشكوى".

وافاد بان اللجنة عقدت اجتماعا مشتركا مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لبحث قانون (النظام) الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث تقرر احالته الى (الخارجية البرلمانية) كونها اللجنة المختصة لتضع تقريرها بشانه.

انتقد تصريح وزير التربية بانه لو كان مقتدر مادياً سيدرس أبناءه في مدارس خاصة

الهدية : كلام العيسي يؤكد ان هناك خللاً كبيراً في المدارس الحكومية

محمد الهدية

■ الدولة تصرف على المدارس الحكومية ملايين الدنانير وبالمقابل يخرج علينا الوزير بمثل هذا التصريح

■ علينا بالعمل الجاد من اجل تحسين الوضع وجعل المدارس الحكومية جاذبة بدلا من هجرتها

انتقد النائب محمد الهدية تصريح وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسي بانه لو كان مقتدر ماديا سيدرس ابنائه في مدارس خاصة

مضيفا ان خروج تصريح من الوزير وهو على رأس الهرم التعليمي في البلاد يؤكد ان هناك خلل كبير في المدارس الحكومية.

واضاف الهدية في تصريح صحفي ان الدولة تصرف على المدارس الحكومية ملايين الدنانير وبالمقابل يخرج علينا الوزير بمثل هذا التصريح بدلا من البحث عن تطوير وتحسين مستوى المدارس وخصوصا وان الوزير على رأس الهرم التعليمي منذ مدة ليست بالقصيرة.

واكد الهدية ان مثل هذه التصريحات تؤكد الوضع التعليمي التعيس الذي تعيشه المدارس الحكومية

مطالبا بالعمل الجاد من اجل تحسين هذا الوضع وجعل المدارس الحكومية جاذبة بدلا من هجرتها واللجوء الى المدارس الخاصة التي سحبت البساط من تحت اقدام المدارس الحكومية.

طنا : الموافقة على مكافحة الارهاب «العربية» وتأجيل «الخليجية»

جانب من اجتماع اللجنة

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب محمد طنا اجتمعت اللجنة بحضور ممثلي وزارتي الداخلية والعدل وتم مناقشة النظام الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية لاسواق دول مجلس التعاون حيث تم الموافقة عليه وينظر في جلسة الثلاثاء المقبل الاول من ديسمبر

واضاف تم الاتفاق على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب بينما تم تأجيل مكافحة الارهاب بالنسبة لدول مجلس التعاون الى حين وصول الرسالة الحكومية في الاجتماع المقبل